

مجرد إشارة

أسباب الحملة وأهدافها

قال الفترديس إن أسباب الحملة هي أن «كل لبناني يولد الآن عليه دين يبلغ 11750 دولار، وهي حصة كل فرد من الدين العام المتراكم. كما أن كل لبناني يضطر إلى تسديد 750 دولاراً سنوياً لخدمة هذه الديون، وذلك عبر الضرائب والرسوم. في حين أن الفقراء والمنتجين هم الذين يتحملون العبء الأساسي في خدمة الدين العام من خلال نظام ضريبي غير عادل وحيادي يعاقب المنتج ويكافئ غير المنتج. إضافة إلى أن أكثر من نصف إيرادات الدولة تسد لخدمة الدين العام، وقد وصلت النسبة في سنوات ماضية إلى 100 في المئة من الإيرادات الضريبية، أي إن اللبنانيين الذين يشكون من عدم عدالة النظام الضريبي كانوا وما زالوا مجتهدين في خدمة القلة المستفيدة من الدين العام. أما عن أهداف الحملة، فأشار الفترديس إلى أنها ستقوم بإنشاء هيئة وطنية من إختصاصيين وأصحاب خبرات في هذا المجال. وستتم متابعة هذه القضية وحملها أمام المراجع العالمية الناشطة، وإطلاق حملات توعية داخلياً وخارجياً لتوعية الرأي العام المقيم والمغترب، وتحفيزه على المطالبة بإلغاء الدين العام الجائر، لافتاً إلى أن أولى الخطوات ستكون حمل مطالب الحملة إلى المسؤولين المعنيين بالدين العام، وإن كانت الإشارات سلبية، فستكون النتيجة عقد لقاءات مع الهيئات الاقتصادية المتضررة، إضافة إلى هيئات المجتمع المدني لممارسة الضغط بكل الوسائل المشروعة.

وقال الفترديس إن حملته غير مسيئة، لكونه يعلم بوجود فاسدين في كل من قوى 14 و 8 آذار، وإن حملته موجهة ضد هؤلاء مهما كان انتمائهم. معتبراً أن جماهير هاتين القوتين لن يقفوا في وجه حملة «لن ندفع» لأنهم من جمهور المتضررين.

إطلاق حملة «لن ندفع ديون لبنان الجائرة»

الفترديس يدعو المستهلكين والمنتجين والمستثمرين إلى تعليق سداد الضرائب المباشرة

رثاء أبو زكي

«نحن الموقعين أدناه، من مستهلكين ومنتجين وفاعلين اقتصاديين وناشطين في الحقل العام، نعلن أننا لن نقبل بأن نستمر في تجسيد الوعاء التي تغرف منه الطبقة السياسية لتمويل عملية النهب المستمرة، وسوف نتوقف عن سداد ما يترتب علينا من ضرائب مباشرة، وستضعها في حسابات خاصة، ريثما يتم تشكيل لجنة تحقيق مالية نزيهة تقوم بكشف كل مالبسات تراكم الدين العام والمستفيدين منه والمتفيعين من العقود والتزيمات والتحويلات الجارية في إطار الخريضة العامة، وإحالتهم على محكمة خاصة يتم تشكيلها لهذا الغرض». فقد أطلق مدير شركة لاماكومبا الفترديس بروتديشنز، ميشال الفترديس، حملة التمرّد هذه تحت عنوان «لن ندفع» في مؤتمر صحافي عقده أمس في مبنى ستاركو، قاعة لو كومتوار، تحت عنوان «مديونية لبنان جائرة والشعب اللبناني براء منها»، معلناً كذلك إطلاق جمعية «لن ندفع»، التي تدخل في إطار الحملة.

ودعا الفترديس إلى إعطاء لجنة التحقيق المالية «صلاحيات واسعة ومطلقة لفتح كل ملفات الفساد والسرقات من دون أي تدخل سياسي. ويجب أن تكون أعمال هذه اللجنة علنية وشفافة، وعليها أن تطلع الرأي العام على نتائج أعمالها دورياً...»

ديون بلا أفادة

ولفت الفترديس إلى أن معظم ديون لبنان ترتبت في التسعينات، وخصوصاً عام 1993 وما بعده، وذلك في ظل حكومة أعطاهم الثقة برلمان انتخبه 13 في المئة فقط من الشعب اللبناني. وكان لبنان حينها يزرع الحرجية وعزتها من غطائها الشجري، ما جعل منها مناطق ينص قرار مجلس الوزراء على أهليتها مثل هذه الأعمال. وأتى قراره هذا بهدف منع استغلال الكارثة التي نتجت عن الحرائق دافعاً إلى اتخاذ أقصى التدابير القانونية بحق المخالفين.

مصدر إراء

ورأى الفترديس أن لبنان حالة شاذة، فمضد انتهاء الحرب، وقرار اتفاق الطائف، وإطلاق مشروع الأعمار وبناء مؤسسات الدولة في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، تحولت الدولة إلى مصدر إراء للطبقة السياسية، ومتفرعاتها في الداخل وخماتها في الخارج، وتم توظيف حكم المخابرات السورية في إقامة التحالف بين أراء

المشاريع لم تصل إلى 6 مليارات دولار، ما يعني أن 38 مليار دولار من الزيادة في الدين ذهبت إلى جيوب الفاسدين من أصحاب النفوذ اللبنانيين الذين ما زالوا يحكمون لبنان حتى الآن على الرغم من انسحاب الجيش السوري وقيام ما سمي بثورة الأرز في العام 2005، وإجراء أول انتخابات نيابية من دون الإحتلالين الإسرائيلي والسوري، التي أعادت إنتاج السلطة نفسها، للاسف.

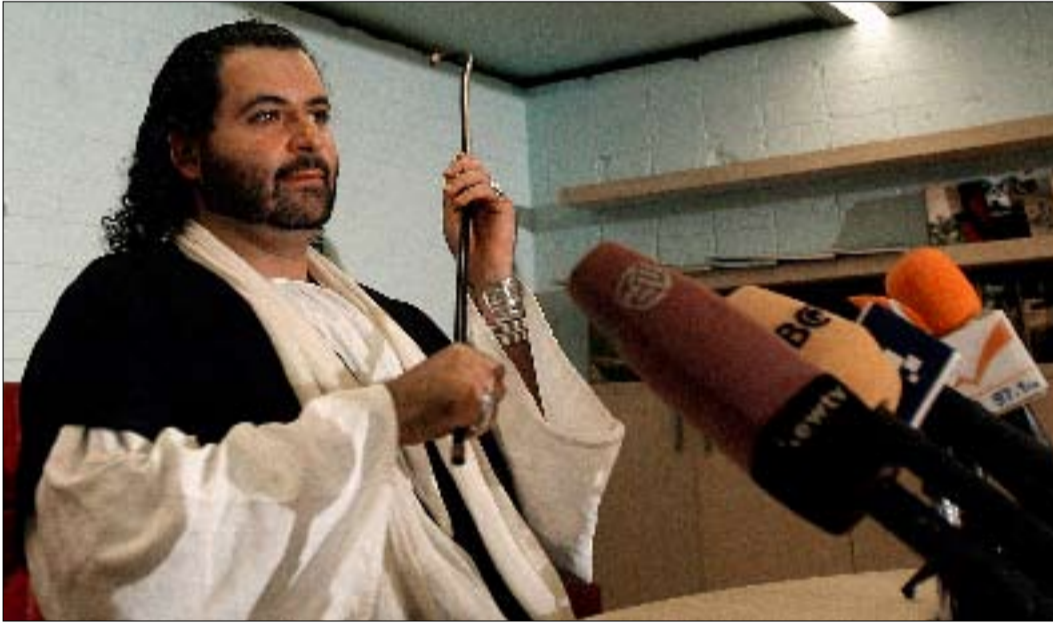
أكبر عملية نهب

وقال الفترديس إن قضية الفوائد المدفوعة على الدين العام، تمثل أكبر عملية نهب حصلت في تاريخ لبنان والمنطقة عموماً، إذ جرى تسديد حوالي 30 مليار دولار كقوائد غير مبررة على الدين العام في السنوات الـ15 الماضية، إذ رواحت معدلات الفوائد بين 18 و 42 في المئة، من دون أن يكون هناك مبرر تقني

الحرب والمليشيات واصحاب الثروات المستجدة وضباط جيش الوصاية من أجل أحكام السيطرة على الثروات الوطنية وادارتها وتوجيهها في خدمة المصالح الشخصية وإعادة التوزيع السياسية التي أدت إلى تعميق المشكلات البنوية في الاقتصاد اللبناني، ومنع قيام الدولة الحديثة، وزيادة الإختلالات الاجتماعية والتفاوتات المنطقية...

وأشار إلى أن المديونية العامة باتت تقدر حالياً بأكثر من 48 مليار دولار، أو ما يساوي 250 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى قياسي وتاريخي لم يسبق لبنان إليه أي بلد آخر في العالم.

وقد سعت الطبقة السياسية إلى تبرير ارتفاع الدين العام بمشاريع الإعمار التي انطلقت عام 1992، إلا أن هذا التبرير الواهي لا يجد ما يؤكد في الواقع، إذ إن كل المبالغ المرصودة لهذه



حملة «لن ندفع مديونية لبنان» انطلقت (مروان طحطح)

حمادة: حماية موظفي «أوجيرو» شرط للخخصة

صدر عن القضاء حكم بعدم الإختصاص، قررت أن تدخل، وقد دخل وزارة العمل أيضاً، للقيام بوساطة جديدة وفعلية وعملية بين الشركة المشغلة ونقابة موظفيها. وأتمنى أن استدعي في الأيام المقبلة كل الأفرقاء في هذه القضية وأن أعمل على حل الإشكال القائم».

كذلك بحث حمادة مع وفد من المجلس الجديد لنقابة موظفي «أوجيرو» برئاسة جورج أسطفان، «تأمين القانون 431 ديمومة عملهم والتعويضات السخية التي أرادها المشرع لهم عندما تتحول «أوجيرو» إلى «ليبان تليكوم»».

(الأخبار)

باز إن «هذه الحكومة لن تخصص الخلوي، وهي قامت بما يجب عليها في القانون 431 الذي يطالب بتحرير قطاع الاتصالات، إنما لن يتخذ أي قرار في شأن خصخصة الشركات وإعطاء الإجازات قبل قيام العهد الجديد والحكومة الجديدة، التي سنتلقى العقود وستدرسها وستخصص إذا جاءت العروض سخية لمصلحة المالية اللبنانية، أو سترفضها أو تؤجلها».

وأشار إلى أن ثمة خلافاً طرأ بين إدارة المشغل «الفا» وموظفيه، وقال إن «هذا الأمر لا يعني موظفي الدولة، لكن نحن معنون بقطاع يقدم خدمة عامة وبعدها

وعد وزير الاتصالات مروان حمادة أمس بخفض تعرفه الهاتف الخلوي «فور ورود الحل والوفاق والتسوية في خلال أسابيع وقبل أن تذهب هذه الحكومة»، وطمان إلى أنه التزم أمام نقابة موظفي ومشغلي الخلوي بديمومة عملهم إذا خصص القطاع لاحقاً، وأنه سي طرح ذلك في جلسة مجلس الوزراء اليوم، وسيحاول «وضع هذا البند من ضمن الشروط التي نرى من الواجب التمسك بها وهي التمسك بالقطاع وبموظفي القطاع الذي يعمل لخدمة المواطن».

وقال حمادة خلال استقباله وفداً من موظفي شركتي الخلوي برئاسة فريد

عبود يطالب ب«سلة إصلاحات اقتصادية أساسية»

خاطر ابي حبيب، «إن 55 في المئة من المشاريع التي تتولها المصارف هي خارج محافظتي بيروت وجبل لبنان، بينما تتركز 80 في المئة من التسليفات العادية للمصارف في محافظة بيروت والشق القريب من مدينة بيروت في جبل لبنان، لا جبل لبنان كله».

ودعت مديرة فرع غرفة بيروت وجبل لبنان في بعقلين أمية حمادة إلى العمل على إيجاد المشاريع الإنمائية لتحريك عجلة الاقتصاد، وذلك من أجل وضع حد للقلق الذي ينتاب المواطن وليطمئن إلى حاضره ومستقبله.

وتحدث رئيس تجمع صناعتي الشوف فيصل وهاب، عن الأوضاع التي تمر فيها البلاد نتيجة انعكاسات الأزمة السياسية الاقتصادية، ورأى ضرورة التنسيق بين كل الفاعليات الاقتصادية النقابية في منطقة الشوف ولبنان لتوفير متطلبات الإنماء في هذه المنطقة.

وقدم المدير العام لمؤسسة ELCIM رجا هبر، عرضاً عن الخدمات التي يقدمها المركز الأوروبي للتحديث الصناعي، مركزاً على الاستشارات المالية التي يقدمها المركز بهدف مساعدة الصناعيين».

80% من التسليفات العادية للمصارف تتركز في محافظة بيروت

بياناتها الوزاري إقرار سلة من الإصلاحات الاقتصادية الأساسية».

بإدوره، قال رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان غازي قريطم إن «جهود الغرف في كل المناطق اللبنانية تضافرت لمطالبة الحكومات المتعاقبة بوضع الخطط الإنمائية وفق الخصوصيات والميزات التنافسية والفاضلية لكل منطقة، وذلك لتحقيق الإنماء المتوازن المنطقي».

وقال رئيس مجلس إدارة «كفالات»

باختصار

منع استغلال الحرائق

أصدر وزير الداخلية والبلديات حسن السبع تعميماً إلى كل المحافظين والقائماقين، كل ضمن نطاقه، والبلديات والمخاتير بوجوب الامتناع عن إعطاء أي موافقة مهلة إدارية أو إذن مؤقت، من أي نوع كان، لاستثمار الأرض، كقطع أو كسارة أو مرملة، وذلك بسبب الحرائق الأخيرة التي اجتاحت المناطق الحرجية وعزتها من غطائها الشجري، ما جعل منها مناطق ينص قرار مجلس الوزراء على أهليتها مثل هذه الأعمال. وأتى قراره هذا بهدف منع استغلال الكارثة التي نتجت عن الحرائق دافعاً إلى اتخاذ أقصى التدابير القانونية بحق المخالفين.

لمبة توفر ملياراً على الخريضة!

عقد المدير العام لشركة كهرياء زحلة، أسعد نكد، مؤتمراً تحدث فيه عن «مشروع المركز اللبناني لترشيد استهلاك الطاقة»، مشيراً إلى أن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، سلم شركة كهرياء 1200 لمبة اقتصادية، جرى استبدالها بعدد مماثل من الملبات العادية في منازل بلدة نبحا».

وأشار إلى أن الشركة «ستقوم بالقياسات اللازمة، مستخدمة عدادات متطورة، من أجل تبيان التوفير الفعلي الذي تحقق»، مضيفاً أن «هذا النوع من الطاقة إذا عمّم في كل لبنان، سيؤدي إلى توفير 40 ميغاواط من الاستهلاك السنوي للكهرباء، بما يعادل ملياراً و200 مليون دولار وقرراً سنوياً لمصلحة الخريضة».

70 مؤسسة غادرت وسط بيروت

أصدر أصحاب المؤسسات السياحية في وسط بيروت بياناً دعوا فيه فريق الصراخ السياسي إلى التنازل وإنهاء الصراخ السياسي، وإعادة فتح الأسواق، مشيرين إلى أن الوسط التجاري أصبح منطقة مهجورة وعسكرية. وأشار البيان إلى أن حوالي 70 في المئة من المؤسسات السياحية قد غادرت، ولم يبق إلا المطاعم التي اقترنت من الإفلاس.

محي الدين: سياسات لقه المضمونين

رأى النقابي علي محي الدين أن قرار مجلس شوري الدولة بإبطال مرسوم إقصاء مندوبي الدولة في مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتعيين بدلاء منهم، يكشف نية هذه الحكومة لتحرير مشاريع قهر المضمونين.

عمال «الكهرباء» يبحثون التشرية مع حايك

استقبل الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة، زياد حايك، وفداً من نقابة عمال مؤسسة كهرياء لبنان برئاسة شربل صالح، وبحث معهم في عملية تشرية المؤسسة. وقال حايك إنه استمع من وفد النقابة إلى «أفكار تتعلق بأوضاع الموظفين في ظل عملية التشرية»، مرحباً بعرض النقابة «تسليم المجلس الأعلى للخصخصة، خلال بضعة أسابيع، وثيقة تين مطالبها في ما يتعلق بأوضاع العاملين في القطاع».

(وطنية)

بالإذن

● أكدت كبيرة مسؤولي التنمية البشرية في البنك الدولي حنين السيد لـ «الأخبار» أن البنك الدولي باشر العمل في مشروع المساعدة التقنية التي أقرها مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة المال لمصلحة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، معلماً أن مجلس الإدارة كان قد رفض اقتراح مشروع التعاون مع البنك الدولي مباشرة وقبل أن يرفضه مجلس الوزراء. ويتوقع أن يتبلغ مجلس الإدارة في اليومين المقبلين بدء تطبيق قرار مجلس الوزراء الذي أرسلته وزارة العمل، أو أن يتخذ قراراً معاكساً يتحمل فيه مسؤولية مخالفة مجلس الوزراء.

● توقعت مصادر وزارية أن يؤجل مجلس الوزراء البيت بدفاتر شروط مزادة بيع رخصتي وموجودات شبكتي الخلوي إلى جلسة الأسبوع المقبل، إذ إن عدداً من الوزراء شكوا من وضع هذا البند على جدول أعمال اليوم قبل 24 ساعة فقط من موعد الجلسة.

مواعيد

● تقيم وزارة الزراعة ومنتظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) عند التاسعة من صباح اليوم، ورشة العمل الختامية لعرض إنجازات مشروع الإحصاء الزراعي الشامل برعاية وزير الزراعة المستقيل طلال السحالي، بمناسبة اختتام أعمال المشروع، في نقابة المهندسين - بيروت (بئر حسن قرب جسر الكولا).